

الخصائص

في غيره من تكرير الفاء . بل إذا كانوا قد كرّروها في مرمرية ومرمرية ولم نر في الصحيح فَيَعْرَلا ولا فُعَلَة في جمع فاعل ولا فيعلولا مصدرا كان ما ذهب إليه أبو إسحاق من تكرير الفاء في المضاعف أولى بالجواز وأجدر بالتقريب فهو قول غير أن الأول أقوى ألا ترى أن المضاعف (لا ينتهي) في الاعتلال إلى غاية الياء والواو وأن ما أُعْلِلَ منه في نحو - ظَلَّتْ ومَسَّتْ و (طَانَتْ في ظننت) وتقصَّيت وتقضَّيت وتفَضَّيت من الفَضَّة وتسَّريت من السُرَّة ليس شئ من إعلال ذلك ونحوه بواجب بل جميعه لو شئت لصحَّحته وليس كذلك حديث الياء والواو والألف في الاعتلال بل ذلك فيها في عام أحوالها التي اعتلَّت فيها أمر واجب أو مستحسن في حكم الواجب أعنى باب حارِيٍّ وطائِيٍّ وياجَلُ وياءسُ وآيةٍ في قول سيبويه . فإن قلت فقد قرأ الأعمش بعذاب بَيِّئْسَ فإنما ذاك لأن الهمزة وإن لم تكن حرف علة فإنها معرضة للعلة وكثيرة الانقلاب عن حروف العلة فأجريت (بَيِّئْسَ) عنده مجرى سَيِّدٍ وهيَّين كما أجريت التجزئة مجرى التعزية في باب الحذف والتعويض وتابع أبو بكر البغداديين في أن الحاء الثانية في حثثت بدل من ثاءٍ وأن أصله حَثَّثَتْ . وكذلك قال في نحو ثَرَّة